

القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية

الدكتور / محمود فتحي علي محمد عياده¹

الملخص:

هدفت الدراسة الى تطوير القياس غير المحاسبي من خلال تطوير عمليات المراجعة ودور المراجع الخارجي في تبني البرامج والارشادات الصادرة عن الهيئات التنظيمية وكذلك استخدامة للأساليب والنماذج المختلفة حال عمليات القياس والتقييم وذلك بهدف تحسين جودة القوائم المالية. وذلك من خلال دراسة وتحليل الابحاث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث لأستخلاص اهم المبادرات والارشادات الصادرة عن الهيئات التنظيمية وكذلك التوصل للنماذج والاساليب التي يمكن ان يطور بها المراجع من عمليات القياس والتقييم، وتوصلت الدراسة الى ان استخدام النماذج والاساليب الحديثة والالتزام باستراتيجيات ومبادرات تلك المسئوليات يدعم دور المراجع الخارجي ويحسن من اعمال المراجعة للمسئوليات غير الاقتصادية، كما توصلت الدراسة الى ان المنشآت التي تركز على الإدارة البيئية والاجتماعية تحقق أداء ماليا مستداما على المدى الطويل. فالإلتزام بتبني استراتيجيات ومبادرات تلك المسئوليات يساعد في عملية القياس والتقييم غير المحاسبي وهو ما يقلل من المخاطر المرتبطة بالامتثال والتنظيمات، مما قد يؤدي إلى الحد من التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية. وتوصلت ايضا الى وجود أثر ايجابي عند تطوير عملية المراجعة للمسئوليات غير الاقتصادية على جودة القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: القياس، التقييم، المسئوليات غير الاقتصادية، المراجع الخارجي.

1- دكتورة الفلسفة في المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بورسعيد.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

Non-Accounting Measurement and Evaluation of Non-Economic Responsibility Statements: An Analytical Study

Abstract:

The study aimed to develop non-accounting measurement by enhancing audit processes and strengthening the role of the external auditor in adopting programs and guidelines issued by regulatory bodies, as well as utilizing various methods and models in measurement and evaluation practices with the purpose of improving the quality of financial statements. This was achieved through reviewing and analyzing prior research and studies related to the subject, in order to identify the most important initiatives and guidelines issued by regulatory authorities, as well as to determine the models and approaches through which auditors can enhance measurement and evaluation processes.

The study concluded that the adoption of modern models and methodologies, along with adherence to the strategies and initiatives of non-economic responsibilities, supports the role of the external auditor and improves the auditing of such responsibilities. Furthermore, the findings confirmed the presence of a positive effect of developing audit practices for non-economic responsibilities on the quality of financial statements.

Keywords: Measurement, Evaluation, Non-Economic Responsibilities, External Auditor.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

أولاً: طبيعة ومشكلة الدراسة:

سعت العديد من المؤسسات الإقتصادية والمنشآت إلى تبني محاسبة المسؤوليات غير الإقتصادية من أجل تحسين صورتها لدى المجتمع وتحقيق أهدافها المالية، وذلك من خلال وضع وتنفيذ برامج محاسبية للمسؤوليات غير الإقتصادية بما يضبط التكاليف المترتبة عن الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة أنشطتها المختلفة التي يتحملها المجتمع، وهو ما قد يساهم في خدمة المساهمين والمستثمرين من خلال تفعيل القوائم المالية وتحسين جودتها.

كما ان التعقيدات والاضطرابات المتزايدة للبيئة والمجتمع خلال السنوات الماضية أدت إلى قيام المنشآت بتطوير نماذج إدارية تنافسية بحيث لا تهدف فقط للحصول على هامش ربح على المدى القصير، ولكن أيضاً لتلبية التوقعات المتوازنة للمجتمع وأصحاب المصلحة المختلفين المشاركين في الأنشطة والعمليات على المدى الطويل.

هذا ويعد قياس المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت خطوة حاسمة في تقييم ممارسات المسؤولية الإجتماعية والبيئية للمنشآت، ويعتبر مفهوم هذا النوع من المسؤوليات متعدد الأبعاد لذا يلزم فيه تغطية جميع الأبعاد لإظهار المزيد من الموثوقية والصلاحية في قياسه، بالإضافة إلى ذلك فإن قياس المسؤولية الإجتماعية والبيئية يعد مجالاً معقداً للدراسة في إطار أبحاث المسؤوليات غير الإقتصادية، لذلك تقترح العديد من الدراسات طرقاً مختلفة للقياس والتي تشمل المجتمع، والأفراد، وجودة المنتج، والبيئة الطبيعية، والثقافة، والتعليم، واهتمامات خدمات الرفاهية، ورغم استخدام أساليب مختلفة من قبل

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

باحثين مختلفين. إلا أنه لاتزال هناك فجوة في دراسات الإفصاح عن المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت وممارساتها وتقييمها في البلدان النامية.

وبالتالي تكمن طبيعة ومشكلة الدراسة في وجود مجموعة من القيود والتحديات الناتجة عن التطورات الإقتصادية للعمليات والأنشطة خاصة في البلدان النامية وهي الأكثر عرضة للقضايا الإجتماعية، وهو ما يجعل المجال متاح بشكل كبير لأنشطة المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت في البلدان النامية. وكذلك الاضطرابات التجارية الناجمة عن الكوارث والمخاطر والتي ادت إلى عدم القدرة على قياس وتقييم أداء المسؤوليات غير الإقتصادية بشكل فعال وهو ما قد يعوق تحقيق أهداف الشركة واستدامتها، الامر الذي دعى الخبراء وقادة الأعمال إلى القيام بمحاولة التكيف مع سلسلة الاحداث الخطرة وذلك من خلال تحسين برامج المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت والتوجيه نحو ضرورة الامتثال للمبادئ والمعايير المتعلقة بها وكذلك استخدام النماذج والاساليب المختلفة فيما يتعلق بأعمال القياس والتقييم وذلك لتطوير أعمال المراجعة الخارجية وخدمة مستخدمي القوائم المالية.

وبذلك يمكن تناول التساؤل الرئيسي للدراسة وهو: ما مدى تبني المنشآت المساهمة المصرية لأدوات وبرامج المسؤوليات غير الإقتصادية وكذلك استخدام النماذج والاساليب المختلفة في قياس وتقييم المسؤوليات غير الإقتصادية بغرض تحسين جودة القوائم المالية؟

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

ثانيا: أهمية الدراسة: يمكن للباحث تقسيم أهمية الدراسة الى:

أ- الأهمية العلمية:

تعتبر المسؤوليات غير الإقتصادية من أهم المقاييس التي تستخدم في تقييم العمليات داخل المنشآت ومدي تميزها وتفوقها وذلك لكونها بدأت تعمل على تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل وأيضاً البرامج المتعلقة بالبيئة، وتطوير دورها من القيام بالمبادرات الخيرية إلى أن أصبح يشمل إستدامة الأعمال وضبط ايقاع جميع تصرفات المنشآت كي تتماشى مع برامج المشاركة المجتمعية والامتثال للمتطلبات القانونية وحماية المجتمع وذلك بهدف خدمة جمهور المستفيدين. كما ان نظام مراجعة المسؤوليات غير الإقتصادية يواجه بعض التحديات والعقبات المتعلقة بعملية القياس والتقييم والتي من الممكن أن تؤدي إلى وجود قصور في نظام المراجعة مما يؤثر على المعرفة التي يولدها نظام المراجعة في تشكيل تصورات الجمهور وصانعي السياسات للممارسات المؤسسية وهو ما يدعو إلى أهمية تناول هذا الموضوع.

ب- الأهمية العملية:

هذا وتقدم الدراسة بعض الاهتمامات العملية حيث يوجه إهتمام المديرين نحو أهمية قياس وتقييم المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت ودورها في تحسين اعمال المراجعة وذلك بغرض تفعيل القوائم المالية وتحسين جودتها لخدمة مستخدميها ، لكونها الأكثر تأثيراً ضمن المسؤوليات غير الإقتصادية. وكذلك التعرف على التحديات والصعوبات التي تعيق قياس وتقييم المسؤوليات غير الإقتصادية والتي تواجه المراجع الخارجي عند

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

القيام بعمله وتشكل خطر على كفاءة العمليات وقرارات الإستثمار ومن ثم إستدامة المنشآت.

كما يوجه المراجعين نحو ضرورة التطوير من قدراتهم وامكانياتهم ومطالعة كل ما يستجد من أساليب وطرق وأدوات متعلقة بأساليب القياس والتقييم والتي يمكن ان تساعد في مراجعة المسئوليات غير الإقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالمبادرات والارشادات الصادرة عن المنظمات الدولية وذلك لتعزيز التحسينات البيئية والاجتماعية وظروف العمل والقدرة على مواجهة التحديات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت. فضلا عن العمل على نمو وإستدامة المنشآت ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الإستثمارية وذلك وفقاً لدورها في المجتمع.

ثالثا: اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تطوير القياس غير المحاسبي من خلال عمليات المراجعة ودور المراجع الخارجي في تبني البرامج والارشادات الصادرة عن الهيئات التنظيمية وكذلك استخدامة للأساليب والنماذج المختلفة حال عمليات القياس والتقييم وذلك بهدف تحسين جودة القوائم المالية.

رابعا : مجالات الدراسة:

سوف تقتصر الدراسة على المسئوليات غير الاقتصادية فقط متمثلة في المسئولية البيئية والمسئولية الاجتماعية لدعم تبني المنشآت المصرية لادوات وبرامج المسئوليات غير الاقتصادية.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

خامسا: منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف البحث اعتمد الباحث لمنهج الاستنباطي حيث تبدأ الدراسات والبحوث استقرائيا وتنتهي بصياغة قوانين جزئية يتم تعميمها وذلك من خلال دراسة وتحليل الابحاث والدراسات السابقة موضوع البحث وكذلك دراسة القوائم المالية وامكانية تفعيل دورها وتحسين جودتها في ضوء مراجعة المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت والتطوير المقترح لدور المراجع الخارجي في تحسين أعمال مراجعة المسئوليات غير الإقتصادية وتطوير أعمال المراجعة الخارجية من خلال استخلاص اهم الادوات والبرامج من قبل الهيئات التنظيمية وكذلك استنباط لأهم النماذج التي يمكن ان تساعد في تطوير عملية القياس والتقييم والتي يمكن ان تدعم المراجع الخارجي في عملية القياس والتقييم غير المحاسبي وذلك لخدمة مستخدمي القوائم المالية وتحسين جودت مخرجاتها.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

المحور الاول: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

1-دراسة (Anthony, 2020):¹

تأثير إجراءات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على قرارات المستثمرين عند دمجها في تقرير مالي مقابل تقديمها في تقرير منفصل.

تناولت الدراسة إمكانية التأثير على قرارات المستثمرين بشأن مقاييس المسؤولية الاجتماعية للمنشآت (CSR) عند دمجها مع المعلومات المالية في تقرير واحد مقابل عند عرضها في تقرير منفصل عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. يجادل المدافعون عن التقارير المتكاملة بأن معلومات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت سوف يُنظر إليها على أنها أكثر صلة بالموضوع ولها تأثير أكبر على المستخدمين عند ملاحظتها في تقرير متكامل.

وتشير النتائج إلى أن تدابير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت لها تأثير أكبر على قرارات المستثمرين وذلك عندما يراقب المستثمرون معلومات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والمعلومات المالية الموضحة في تقارير منفصلة. كما تشير النتائج إلى أن هذا التأثير الأكبر لتدابير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت ناتج عن تقييمات المستثمرين والتي تتخذ "منظورًا متعدد الأبعاد" يتضمن كلاً من المسؤولية الاجتماعية والبعد المالي، والتي يتم تشغيلها من خلال مراقبة تقرير منفصل عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. ويؤدي تفعيل بُعد المسؤولية الاجتماعية إلى رفع درجة الأهمية المتصورة لإجراءات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت مما يزيد من تأثيرها على قرارات المستثمرين.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

2- دراسة: (hess,2022)²:

تهدف هذه الدراسة الى أستكشاف وتطوير وتقييم مؤشر جديد لأهداف التنمية المستدامة (SDG) يقيس المسؤولية الاجتماعية للشركات، ونركز هذه الدراسة على شركات فورتشن 500 لعام 2017 وتستخدم بيانات من بلومبرج و ASSWT4 ومشروع الكشف عن الكربون. حسبت الدرجة المعيارية لكل متغير ثم جمعت وفقا لقائمة مؤشر أهداف التنمية المستدامة لحساب كل درجة من درجات أهداف التنمية المستدامة . واجريت تحليلات دقيقة ومتعددة. وتشير النتائج الى ان مؤشر أهداف التنمية المستدامة يظهر ان الشركات تميل الى تسجيل نتائج أسوأ في الاهداف البيئية مقارنة بالأهداف الاجتماعية ، كما ان لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة أختلافات بين القطاعات الصناعية وهي النتيجة الأكثر تفصيلا لهذا المؤشر .

3- دراسة (Bartos, 2022)³:

العوامل التي تعيق إجراء عمليات مراجعة تقارير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت: دليل من بولندا.

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تعيق أداء عمليات مراجعة التقارير غير المالية في بولندا والتصديق عليها. وتحدد الدراسة الكيانات العاملة في سوق المراجعة البولندي من حيث المميزات المختارة. وذلك من خلال إجراء بحث استقصائي بين شركات المراجعة تحت إشراف الوكالة البولندية للرقابة على المراجعة. تشير نتائج الدراسة التي تم الحصول عليها إلى أن 2.3% فقط من شركات المراجعة تقوم بمراجعة تقارير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت العامل الرئيسي الذي يحد من أداء

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤولية غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

شركات المراجعة في أداء هذا النوع من الخدمات هو إنخفاض الطلب في هذا المجال. بالإضافة إلى أن عمليات مراجعة التقارير غير المالية محدودة بسبب عدم كفاية الموظفين.

تتفق الدراسة السابقة مع موضوع البحث الحالي حول وجود مجموعة من التحديات التي تعيق عمليات مراجعة المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والتي يتناولها البحث الحالي ولعل أهم ما أشارت إليه الدراسة السابقة هو إنخفاض الطلب على عمليات مراجعة المسؤوليات غير الإقتصادية، وعدم كفاية المراجعين، بالإضافة لمجموعة من القيود التي اشارت لها العديد من الدراسات الأخرى والتي سوف يتناولها الباحث لدعم فكرة تطوير دور المراجع لمعالجة هذه المشاكل ومحاولة تجنبها.

4-دراسة (Katisart, 2024):⁴

هل يمكن لأصحاب المصلحة تقييم أداء المنشآت في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال إفصاحاتها؟ دراسة للمنشآت المدرجة في تايلاند. تهدف هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كان الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) يمكن أن يكون مؤشراً لأداء ESG بين المنشآت التايلاندية المدرجة في بورصة تايلاند. بإستخدام نهج متعدد الأبعاد، حيث يتم فحص العلاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة والأداء، ويميز بين أشكال الإفصاح الإلزامي والإفصاح الطوعي. بإستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية الجزئية لأقل المربعات (PLS-SEM) لتحليل البيانات وتوظيف نهج الانحدار المتعدد لاختبار المتانة.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤولية غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

تعتمد الدراسة على عينة من 241 ملاحظة من 67 شركة خلال الفترة 2016-2019.

تشير النتائج إلى أن نماذج قياس أداء ESG ذات دلالة إحصائية ومع ذلك وجد أن كل من الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة مرتبطة بشكل غير مهم بأداء ESG. وتشير النتائج أيضًا إلى أنه في حين يميل الإفصاح الإلزامي عن الأنشطة البيئية والاجتماعية من قبل المنشآت المدرجة في تايلاند إلى عكس أدائها الفعلي، فإن الإفصاح الطوعي عبر أبعاد ESG قد يفتقر إلى الموثوقية. ويُصح أصحاب المصلحة بتوخي الحذر عند تفسير تقرير ESG الخاص بالشركة. بالإضافة إلى ذلك يتم تشجيع الجهات التنظيمية التايلاندية على إعطاء الأولوية نحو الإفصاح الإلزامي البيئي والاجتماعي والحوكمة نظرًا لموثوقيته ومصادقته الواضحة. تؤكد الدراسة على أن الإفصاح الإلزامي البيئي والاجتماعي والحوكمة يتمتع بقدر كبير من الموثوقية والمصادقية بعكس الإفصاح الطوعي وهو ما ينعكس إيجابيا على الأداء الفعلي.

5-دراسة: (jodlbauer.et.al,2025)⁵:

تهدف الدراسة الى إجراء مقارنة لفهم قياس الاداء البيئي والاجتماعي وذلك من خلال إجراء مراجعة منهجية شملت 68 مقالة حول الاداء البيئي و153 مقالة حول الاداء الاجتماعي وذلك لدراسة قياس الاداء الاجتماعي والبيئي لأنواع الاداء المختلفة وإنشاء نموذج عملي، وخلال تحليل البيانات تم تصنيف سبعة أنواع فرعية من الاداء البيئي وثمانية أنواع فرعية من الاداء الاجتماعي وتم تخصيص بني القياس ، وتوصلت الدراسة

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

الى أن الفئات الرئيسية التي يمكن رصدها تتمثل في خفض الانبعاثات والاستهلاك للأداء البيئي والرفاهية الاجتماعية، بالإضافة الى الرفاهية والصحة والسلامة للأداء الاجتماعي. تناولت الدراسات السابقة تأثير مجموعة من المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة مثل إجراءات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على قرارات المستثمرين وتقييم اداء المنشآت في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية ومحاولة الوصول لمؤشر لتقييم الاداء الاجتماعي والبيئي ولكنها لم تتطرق لتناول دور المراجع الخارجي وامكانية تطويره وذلك بهدف تطوير القياس غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية من خلال استخدام للوسائل والاساليب الحديثة في عمليات المراجعة كأستخدام النماذج في محاولة لحل قيود تقييم المعلومات المتعلقة بالمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت بالإضافة الى الاعتماد على خدمات التأكد في عمليات التقييم .

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

المحور الثاني: طبيعة القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية:

تقوم فلسفة القياس غير المحاسبي للأداء الاجتماعي والبيئي على كونه منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسئولياتها الاجتماعية والبيئية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمنشآت ومن هذا التعريف يمكن صياغه الأهداف التي يسعى لتحقيقها القياس غير المحاسبي للأداء الاجتماعي والبيئي والتي تصفها إحدى الدراسات في الآتي⁶:

1 يعتمد المنهج على تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية والبيئية الدورية للمنشأة التي تنتج عن مقابلة التكاليف بالمنافع الذاتية.

2 الوقوف على نتائج القياس غير المحاسبي وتوصيل المعلومات إلى الطوائف المستفيدة من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.

3 إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للإدارة بالصورة التي تشكل مع تقييم الأداء الإقتصادي التقليدي وتقييم للأداء الشامل للمنشأة.

وفي ضوء ذلك الأهداف سوف يتناول الباحث بعض النقاط التي تتلاءم وطبيعة هذا النوع من القياس والتقييم غير المحاسبي والتي تتمثل في⁷:

أ - قياس وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي تجاه الموارد البشرية الداخلية: حيث يقوم فريق عمل المراجعة الداخلية بقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة الخاص بهذا المجال من مجالات المسئوليات غير الإقتصادية والأنشطة التي تتضمنها

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

وما كان يجب أن يتضمنه من وجهه نظر العاملين انفسهم والمجتمع بصفة عامة وعلى ذلك فالتقييم هنا يشمل على سبيل المثال:

1 مدى مسؤولية إدارة التنظيم واعترافها وقبولها لفكرة المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت وأثر ذلك على العاملين والأداء الداخلي.

2 مدى إمكانية خلق علاقات إجتماعية أكثر فعالية بين العاملين والمنشأة وتحقيق الرضا للعاملين بالتصدي للمشاكل المصاحبة لإدارة التنظيم البشري والتي منها على سبيل المثال (عدالة التوظيف والترقي والاجور والمكافآت والحوافز والتدريب وأيضا المساواة بين الجميع واحترام الاولويات وعدم التمييز)

3 مدى توفير الظروف الملائمة لأداء العمل من حيث الرعاية الصحية والإجتماعية والترفيهية وإزالة المشاكل الملحة أمام القوى العاملة كمشكلة الإسكان والنقل.

4 مدى إلتزام التنظيم بالقوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بالمسؤوليات الإجتماعية والبيئية التي تضعها الدولة أو الجهات المسؤولة على مستوى الصناعة أو المنشأة ذاتها.

ب- قياس وتقييم الأداء الاجتماعي تجاه الموارد البشرية الخارجية:

حيث يقوم المراجع وفريقه بقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة الخاصة بهذا المجال من مجالات المسؤوليات غير الإقتصادية وما يتضمنه من أنشطة إجتماعية وبيئية من وجهه نظر هؤلاء المجموعات التي تكون الموارد البشرية الخارجية كالموردين والعملاء والمستهلكين والمستثمرين وعلى ذلك فالقياس والتقييم هنا يشمل على سبيل المثال:

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

1 مدى استجابة المنشأة لمطالب المجموعات المختلفة من المجتمع التي تكون الموارد البشرية الخارجية كمطالب المستهلكين التي تتعلق بدرجة أمان المنتج وجودته وتحسيناته وتغليفه وضماناته وحدود الإعلان عنه.

2 مدى استيعاب أهداف وسياسات المنشأة لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية اتجاه هذه المجموعات الخارجية.

3 مدى محافظة المنشأة على سمعتها الاجتماعية بين هذه الأوساط.

4 مدى ما تكرسه المنشأة من وقت وجهد ونفقات لإجراء الأبحاث المختلفة من أجل تطوير المنتج أو غير ذلك.

ج - قياس وتقييم الأداء الاجتماعي تجاه البيئة المحيطة:

يقوم بقياس وتقييم الأداء الاجتماعي بشأن البيئة المحيطة بدراسة السلبيات والإيجابيات للأثار الخارجية للمنشأة على المجتمع المحيط الذي يؤثر ويتأثر بالمنشأة وعلى ذلك فإن القياس والتقييم هنا يشمل على سبيل المثال:

1 مدى استجابة المنشأة لمطالب البيئة المحيطة المختلفة والمجتمع بصفة عامة.

2 مدى اشمال أهداف وسياسات المنشأة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية اتجاه البيئة.

3 مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات وتوصيات الجمعيات المتخصصة في شؤون البيئة.

4 مدى قيام المنشأة بتنمية الأثار الخارجية الإيجابية كتحسين البيئة المحيطة وتشجيرها ورصف الطرق القريبة منها وتطهير المصارف الصحية من المخلفات.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

5 مدى قيام المنشأة بالاستغلال الأمثل للموارد المادية المتاحة من وجهة النظر الاجتماعية.

6 مدى تعاون المنشأة بفتح معاملها لإجراء التجارب والأبحاث لمحاولة خلق وإيجاد مصادر جديدة للطاقة من ناحية، وإيجاد موارد بديلة تحل محل القابلة للنفاذ من ناحية أخرى.

7 مدى قيام المنشأة بتخفيض الآثار الخارجية السالبة للتشغيل كنسبة التلوث أو درجة حدة الضوضاء وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك توجد مجموعة من المعايير التي يمكن الاستعانة بها وإيضاح استخدامها في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي لمنظمات الأعمال كما يلي:
المجموعة الأولى: المتطلبات الاجتماعية:

تعتبر المعايير المتعلقة بالمتطلبات الاجتماعية كثيرة ومتنوعة ولكن يمكن تحديد أهمها فيما يتعلق بمجالات المسؤوليات الاجتماعية والبيئية في الآتي:

- ١- درجة الأمان في تجهيزات المصنع وخطوط الإنتاج المختلفة.
- ٢- درجة الأمان في المنتج ذاته من حيث تغليفه أو تعليبه وكتابة طريقة الاستخدام ومدة الصلاحية وتاريخ الإنتاج وفترة الضمان أن وجدت، وكذلك محتوياته تفصيلا وفائدته وأضراره.
- ٣- إجراءات مناولة المواد وخاصة ذات التكلفة العالية أو التي تتمتع بالندرة النسبية داخل المصنع.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

٤ -إجراءات التخلص من النفايات والعوادم التي تتسبب في حدوث بعض الأضرار للعاملين أو البيئة المحيطة للمنشأة، بصورة لا تؤدي إلى تلوث البيئة.

٥ -إجراءات متع الضوضاء الناتجة عن التشغيل بصورة قد تؤدي البيئة المحيطة وأفراد المجتمع في المنطقة التي بها تلك المنشأة، ولما لها من أضرار كالإرهاق والتوتر وفقد السمع.

٦ -إجراء الحد من تلوث الهواء ووجود برامج وقائية لتلافي أضرار التلوث.

٧ -إجراء الرفاهية الإجتماعية للعاملين وأفراد المجتمع عامة، كسياسة الأجور والحوافز والترقي والتدريب والتأهيل والمساهمة في بناء المؤسسات التعليمية أو حل بعض المشاكل الإجتماعية.

المجموعة الثانية: المتطلبات القانونية:

من المتفق عليه أن القوانين والتشريعات الحكومية وكذلك التعليمات التي تصدرها الهيئات والوحدات الحكومية، تشكل الإطار الذي يجب أن تعمل في حدوده جميع المنشآت الإقتصادية وخاصة الكبيرة منها. لما لهذه القوانين من قوة خاصة تعكس متطلبات يتعين على جميع المنشآت الوفاء بها. وبطبيعة الحال فإنه يتعين على جميع منظمات الأعمال أن تعمل داخل هذا الإطار وأن تكيف خططها وسياساتها بحيث تتحقق هذه القوانين واللوائح الحكومية .

ولا شك أن هذه القوانين ليست واحدة في جميع الأنشطة، فهي تختلف باختلاف نوع التنظيم وطبيعة النشاط الرئيسي له والشكل القانوني وحجم النشاط نفسه. ولذلك يمكن أن تشكل هذه القوانين واللوائح التنظيمية الحكومية معايير أو أنماط يمكن إستخدامها

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

في تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى بعض المعايير الأخرى كقانون العمل وقانون العاملين.

وقد تتمثل هذه المتطلبات القانونية على سبيل المثال في الآتي:

١ -تسريع بنسبة عدد المعوقين (ذوي الاحتياجات الخاصة) الذين يجب أن يلحقوا بالتنظيم إلى عدد أفراد القوى العاملة به كما هو الحال في مصر على سبيل المثال يحدد قانون العمل على أن يكون هناك نسبة 2% من المعوقين داخل قوة العمل التي تزيد عن ٥٠ عامل في المنشأة.

٢ -تسريع يحدد ضرورة المساواة وعدم التمييز أمام فرص العمل سواء بين الجنس أو اللون أو العقيدة، والإلتزام بتشغيل الذين على قوة القوات المسلحة لقضاء فترة التجنيد أسوة بزملائهم الآخرين.

٣ -تسريع يحدد مستوى الأجور والأسعار بالنسبة لبعض السلع الضرورية تحقيقاً لتخفيف المعاناة على الطبقة الكادحة من الشعب.

٤ -تسريع يحدد تخفيض نسبة التلوث إلى قدر معين لا تتعداه المشروعات وكذلك درجة حدة الضوضاء في مناطق معينة، كمنطقة تكثر بها المشروعات الصناعية أو ورش صيانة وإصلاح السيارات.

٥ -بعض القرارات الخاصة التي تأخذ قوة القانون وتتعلق بالنظافة العامة وكيفية التخلص من النفايات والعوادم وعدم إشغال الطرق العامة أو إفسادها وكذلك الحقائق والمنزهات.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

المجموعة الثالثة: المتطلبات الداخلية:

أن من واجبات الإدارة الرشيدة في التنظيمات المختلفة الحرص على أداء المسؤوليات المتعلقة بها على أتم وجه، هذه المسؤولية ذات الشقين، الشق الأول منها يتعلق بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع المالك الحقيقي للمنشأة، والشق الثاني يتعلق بالمسؤولية الخاصة تجاه أصحاب المنشأة. ويكون لزاما على هذه الإدارة تحديد بعض المعايير التي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة. ويجب أن يستند عليها المراجع ، وهذه المعايير قد تختلف من إدارة لأخرى في نفس الموقع الجغرافي أو من فترة لأخرى لنفس الإدارة والمنشأة، ولذا فهي متطلبات داخلية وقد تكون هذه المعايير مبالغاً في مداها أو تكون معقولة بدرجة مقبولة، ولكن على أي حال يجب أن تعود بالنفع على المجتمع والبيئة ومنها على سبيل المثال:

- 1 العمل على تخفيض نسبة الامية في البيئة المحيطة بنسبة 90% على الأقل.
- 2 رصف الطرق المؤدية للمنشأة تيسيراً على انتقال العاملين والعملاء وكذلك عند نقل مستلزمات الإنتاج.
- 3 التكفل بنقل العاملين من أماكن سكنهم إلى مقر عملهم بوسائل المنشأة الخاصة.
- 4 عمل جمعية تعاونية لإسكان العاملين في المنطقة المحيطة بالمصنع تسهلاً لهم وتخفيفاً عن أعباء نقلهم.
- 5 التوسع في إنشاء المساحات الخضراء المحيطة بالمنشأة، مع ضرورة إنشاء نادي اجتماعي أو رياضي للعاملين وأسرهم يضم مكتبة ثقافية وصالة عرض ومسرح.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

6 تطهير المجاري المائية القريبة من المنشأة مما سبق أن وضع بها من مخلفات أو نفايات أو غيرها، وإقامة معابر للمشاة فوقها حتى يسهل الانتقال عن طريقها بيسر. ولا شك أن وجود مثل هذه المعايير أو الأنماط في المجتمع كحد أدنى كفيل بتسهيل عملية قياس وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي. بجانب الأسلوب السابق في قياس ذلك المسؤوليات، حتى يتحقق أحد أهداف المراجعة من ناحية، ويعمل على توفير فرصة المساءلة الاجتماعية للمنشآت من ناحية أخرى.

وتتطلب عملية تقييم الأداء الاجتماعي وجود مقاييس أو أدوات تمكن من إبداء الرأي الفني المحايد⁸. ونظرًا لأن النتائج هنا تكون ذات حساسية خاصة وأهمية بارزة للمجتمع، فإن الاعتماد على نفس الأساليب المستخدمة في حالة تقييم الأداء الاقتصادي أو الخوض في مقاييس ذات نتائج مضللة في مدى فاعلية الأنشطة الاجتماعية والبيئية أمر غير مرغوب فيه. بل يجب الاستفادة من التأهيل العلمي والعملية للمراجع ووجود فريق عمل يشتمل على مجموعة من المتخصصين الفنيين، في خلق مقاييس وأساليب أكثر تقدماً وفهماً لطبيعة العلوم السلوكية. ومن هذا المنطلق يقترح بعض الباحثين أن يكون أسلوب قياس المسؤوليات غير الاقتصادية بغرض تقييمها قائماً على شقين متوازيين في نفس الوقت هما⁹:

الشق الأول: قياس الصورة الذهنية للمنشأة:

يعتبر من أنسب الأساليب التي تقيس الأداء الاجتماعي والبيئي بغرض تقييمه، هو أسلوب "الصورة الذهنية للمنشأة" عند كل طائفة من الطوائف الاجتماعية المستفيدة التي تؤثر وتتأثر بالمنشأة والمكونة لمجالات المسؤوليات غير الاقتصادية لها أي مجال

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

الموارد البشرية الداخلية ومجال الموارد البشرية الخارجية ومجال البيئة المحيطة. حيث أن كل طائفة من هذه الطوائف يمكن أن تعكس بصدق وأمانة ووضوح فعالية الأنشطة الاجتماعية والبيئية التي تقدمها المنشأة لها. ويرى أصحاب هذا الفكر أن أنسب طريقة لقياس الصورة الذهنية للمنشأة لدى موارده البشرية الداخلية هي استخدام بعض المؤشرات والمعدلات الهامة ذات الدلالة المعينة، والتي قد يكون منها على سبيل المثال:

- 1 معدل الاستقالات ويساوي: عدد أفراد التنظيم المستقلة خلال العام / إجمالي عدد أفراد التنظيم.
- 2 معدل الغياب ويساوي: عدد أفراد التنظيم المتغييبين خلال العام / إجمالي عدد أفراد التنظيم.
- 3 معدل الإصابات ويساوي: عدد أفراد التنظيم المصابين أثناء العمل خلال العام / إجمالي عدد أفراد التنظيم.
- 4 معدل دوران العمالة الجيدة ويساوي: عدد أفراد التنظيم الذين تركوا الخدمة لأسباب غير الوفاة أو التقاعد / إجمالي عدد أفراد التنظيم.
- 5 معدل الانتقالات إلى المنشآت المنافسة ويساوي: عدد أفراد التنظيم المنقلين إلى منظمات مماثلة / إجمالي عدد أفراد التنظيم.
- 6 معدل إجازات العاملات اللاتي لهن أطفال في سن الحضانة: عدد العاملات الحاصلين على أجازة طويلة / إجمالي عدد العاملات في التنظيم كما يمكن

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

إستخدام بعض أنواع الاستقصاء بين أفراد التنظيم للوقوف على حالة الرضا والارتياح في أداء النشاط الاجتماعي من قبل المنشأة.

ومن ناحية أخرى يمكن أن تقاس "الصورة الذهنية للمنشأة من خلال الموارد البشرية الخارجية كالمستهلكين والموردين والمستثمرين، وكذلك من خلال البيئة المحيطة بطريقة من طرق الاستقصاء المتعارف عليها في العلوم السلوكية، مع إعطاء الفرصة لإبداء وجهات النظر بشأن الأنشطة الاجتماعية التي يشعرون بالحاجة لها ولم تقم المنشأة بها وتلك التي يمكن إهمالها أو الاستغناء عنها."

الشق الثاني: إجراء المقارنات المناسبة من حيث الزمان والمكان:

بعد الانتهاء من قياس الصورة الذهنية للمنشأة، وتكوين الرأي بشأن فعالية الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشآت، يجب أن يتم إجراء مقارنه متأنية بين الأنشطة الاجتماعية المحققة هذا العام وما تطلبه المجتمع العام السابق بناء على تقييمه للأداء في العام المنصرم وما تقدمه القوائم الاجتماعية والبيئية هذا العام من إضافات عن الأعوام السابقة. وتلك المقارنة يمكن أن يطلق عليها المقارنة الزمنية أو المقارنة من حيث الزمان. وأيضاً تتم المقارنة بين المسؤوليات الاجتماعية التي تنجزها المنشأة وتلك المحققة من المنشآت المماثلة وتقع في نفس المنطقة الجغرافية وتشغل بنفس الصناعة أو النشاط، وهي ما يعرف بالمقارنة المكانية (الجغرافية) أو المقارنة من حيث المكان.

ويتميز هذا الأسلوب المقترح في قياس الأداء الاجتماعي والبيئي بغرض تقييمه، بأنه يعكس فعالية الأنشطة التي يجب أن تؤديها المنشآت من خلال مجالات المسؤوليات غير الإقتصادية بصورة لا تقبل الشك. نظراً لكونها تستقى من المستفيدين أنفسهم

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

وتناسب القائمين بالمراجعة الاجتماعية والبيئية وتقييم الأداء من ناحية أخرى في المسؤولية الناتجة عن هذا التقييم أمام المجتمع. وليس هناك ما يمنع بالإضافة للأسلوب السابق من قيام المراجع باستخدام بعد النسب والمؤشرات المحاسبية التي يستقي أرقامها من واقع القوائم غير الاقتصادية والبيانات المحاسبية التي خضعت للفحصة والتحقق أو من واقع اتصاله بالمنشأة أو الاطلاع على دقائق الأمور على أن تقدم هذه النسب والمؤشرات بعض الدلائل التي يستقر عليها عند عرضه لنتائج تغيير الأداء لهذه المسؤوليات في تقريره ومن هذه النسب ما يلي:

1 - نسب ومؤشرات يمكن أن تساعد في قياس سياسة مكافأة القوى العاملة، والتي تتلخص في مقدار الأجور الممنوحة للعاملين ومدى العناية بهم اجتماعيا وثقافيا وفنيا ومنها:

معدل قياس مدى مكافأة العمال = الأجور المدفوعة + كافة المزايا الأخرى مقدرة بالنقود / عدد العمال × متوسط أجر العامل في الصناعة.

وتعتبر زيادة هذه النسبة عن الواحد الصحيح ، أن المنشأة تعامل العاملين فيها بدرجة أفضل من المعاملة التي يحصل عليها مثيلة في مثل هذا النوع من الصناعة.

2 - نسب ومؤشرات يمكن أن تقيس مدى مساهمة المنشأة في حل بعض المشاكل الاجتماعية كمشكلة الاسكان أو المواصلات ومنها:

عدد الأفراد الذين تدبر لهم المنشأة مسكنا أو وسائل مواصلات / عدد أفراد العمالة كلها.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

3 - نسب ومؤشرات تختص بالرعاية الفنية التي تقدمها المنشأة للعاملين لتطوير ادائهم ومنها

قيمة مساهمة المنشأة في نفقات التدريب والمؤتمرات / إجمالي الاجور .

4 - نسب ومؤشرات تعيد في قياس الأداء بالنسبة للمستهلكين وتعكس مدي الاهتمام بتطوير الإنتاج ومنها: تكاليف الابحاث / إجمالي تكاليف الإنتاج.

وزيادة هذه النسب توحى بزيادة الجهود المبذولة لتحسين المنتج وتطويره مما يعود بالنفع على جمهور المستفيدين.

5 - يمكن تركيب العديد من النسب الأخرى التي تقيس مساهمة المنشأة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية للمنشأة والمجتمع عامة كما يلي:

- النفقات التي تتكبدها المنشأة في انشاء المدارس والمستشفيات والنوادي / إجمالي النفقات الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

- النفقات التي تتكبدها المنشأة في تجميل المناطق المحيطة / إجمالي النفقات الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

- إجمالي ميزانية الابحاث لمنع التلوث / ميزانية الابحاث كلها.

- إجمالي ميزانية الابحاث لمنع الضوضاء / ميزانية الابحاث كلها.

- إجمالي النفقات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للبيئة المحيطة من المنشأة / إجمالي النفقات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للبيئة المحيطة من المنشآت لأخرى.

وبذلك ومن خلال ما سبق يمكن قياس وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي بصورة متطورة وتفي بالأغراض المطلوبة منها.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

المحور الثالث: الاعتماد على خدمات التأكد في فحص قوائم المسؤوليات غير الإقتصادية:

يمكن تقييم وقياس وإعداد تقارير عن مراجعة المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت على أساس المبادئ التوجيهية التي وضعتها الهيئات الدولية ومبادرات إعداد التقارير. وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومبادرات إعداد التقارير العالمية مبادئ توجيهية يتم تنظيمها بإعتبارها المعايير المعترف بها على المستويين الدولي والوطني. ورغم أنها توفر طوعية في وضع المعايير، إلا أن هذه المنظمات يمكن أن توفر الأساس لتطوير إطار تنظيمي. حتى تتمكن الشركات من تبني المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت والمراجعة بجدية، لصالح الشركة وأصحاب المصلحة فيها¹⁰.

هذا وقد اتسع نطاق الخدمات التي يمكن أن يؤديها مراجع الحسابات من أداء خدمات المراجعة التقليدية للقوائم المالية السنوية ليشمل أداء مجموعة من الخدمات التصديقية وتنقسم إلى أربعة فئات رئيسية هي مراجعة القوائم المالية التاريخية ومراجعة الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية والفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية وخدمات التصديق الأخرى والتي يندرج تحتها قيام المراجع بعمل تأكيد مهني للقوائم الأخرى بخلاف القوائم المالية السنوية التاريخية.

وقد عرف المعيار الدولي ISAE 3000 خدمات التأكد على أنها الخدمات التي يهدف فيها مقدم خدمة التأكد إلى الحصول على أدلة كافية وملائمة للتعبير عن استنتاج مصمم لتعزيز درجة الثقة للمستخدمين المستهدفين بخلاف الطرف المسؤول عن نتائج

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

قياس أو تقييم الموضوع مجال التكليف وفقاً لمعايير قياس معينة، حيث يصنف كل ارتباط تأكيد إلى قسمين ارتباط تأكيد معقول أو ارتباط تأكيد محدود والثاني ارتباط تصديق أو ارتباط مباشر.

وتتضمن خدمات التأكد مجموعة واسعة من الخدمات المهنية المختلفة التي ينبغي تقديمها من قبل مراجع الحسابات والتي تتطلب منه تجميع وتقييم الأدلة الخاصة بتأكيد الإدارة بما يمكنه من أبداء رأي فني محايد بشأن مصداقية هذه التأكيدات استناداً إلى معايير القياس السارية وتوصيل توكيده إلى المستخدمين وهي تشمل على توكيد الأداء المستدام، وتوكيد الأداء الحوكمي، وتوكيد إدارة المخاطر، وتوكيد المعلومات المالية المستقبلية، وتوكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتوكيد المعلومات الواردة بتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة للقوائم المالية، وتوكيد الثقة في المواقع الإلكترونية، وتوكيد الثقة في النظم الإلكترونية، وتوكيد مقاييس الأداء.

وفي ضوء ما توصلت إليه الأبحاث والدراسات السابقة والتي تناولت العديد من الشركات بشأن المبادرات والمعايير المرتبطة بخدمات التأكد عند فحص قوائم المسئوليات غير الإقتصادية، فقد تم اختيار معظم المبادرات التي تطبق على نطاق واسع وتتطوي على تقارير خارجية حول كل من القضايا الإجتماعية والبيئية وتتمثل هذه المبادرات في الآتي :

مبادرة الإفصاح العالمية:

تم تصميم المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI لتوفر التوجيه اللازم لوضع تقارير غير مالية موثوقة وقابلة للمقارنة وموثوقة من قبل التحالف من أجل الإقتصاديات

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

المسئولة بيئياً CERES ، وهي منظمة بيئية أمريكية مقرها بوسطن. وقد استلهمت المبادرة من نموذج هيئات وضع المعايير المحاسبية الموجودة على المستوى الوطني في بعض البلدان وعلى المستوى الدولي مع لجنة معايير المحاسبة الدولية¹¹، وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى المبادرة العالمية للإبلاغ عن الإستدامة التي نشرت النسخة الأولى من مبادئها التوجيهية للإبلاغ عن الإستدامة في عام 2000. وفي عام 2001 أصبحت المبادرة العالمية لإعداد التقارير مستقلة تماماً. وفي عام 2002 نشرت المبادرة العالمية لإعداد التقارير النسخة الثانية من المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الإستدامة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد نشرت النسخة الثالثة من المبادئ التوجيهية، المعروفة بالاختصار G3 ، في عام 2006. ثم نشرت المبادئ التوجيهية الحالية في سنة 2016 وعدلت بعضها في 2018 و2021¹².

تتمثل مهمة المبادرة العالمية لإعداد التقارير في أن تصبح هذه المبادرة هي المعيار المقبول عالمياً في الإفصاح عن المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت، حيث يصف منسق التطوير التقني في GRI لسنة 2012، كيفية عمل المبادرة العالمية لإعداد التقارير مع منظمات مثل الأمم المتحدة على إنشاء عملية إفصاح عالمية تتكون من معايير قابلة للمقارنة، كما أوضح أن هناك مناقشات جارية مع الحكومات والشركات الحكومية الدولية حول كيفية تطوير معايير قابلة للمقارنة على نطاق دولي¹³.

ولفهم أفضل للكيفية التي يمكن بها للمبادرات العالمية لإعداد التقارير أن تلبي احتياجات أصحاب المصلحة، تم وضع محتوى المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الخاصة بهم. حيث تتكون المبادئ التوجيهية G3 من مبادئ إعداد التقارير، وارشادات

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

الإفصاح، والإفصاحات القياسية. كما تتناول الشركات التي تتبع المبادئ التوجيهية خمس مجالات للمحتوى:

- الاستراتيجية والتحليل. - الملف التنظيمي. - معلمات التقرير.
 - الحوكمة والالتزامات والمشاركة. - نهج الإدارة ومؤشرات الأداء.
- وقد تم إطلاق أحدث معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير في أكتوبر 2016 ولكنها تستند إلى إرشادات G4، وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية من الجيل الرابع تم إصدارها في عام 2013 وتطورت منذ بداية المبادرة العالمية لإعداد التقارير في عام 1997. حيث يوجد 36 معياراً مرتبة في الأقسام من 100 إلى 400¹⁴.
- توصف المعايير الثلاثة الأولى، GRI 101-103، بأنها معايير عالمية.
 - ويتم تصنيف المعايير الستة التالية، GRI 201-206، على أنها معايير إقتصادية وتتضمن معايير بشأن مكافحة الفساد والسلوك المناهض للمنافسة.
 - يتم تصنيف المعايير الثمانية التالية، GRI 301-308، على أنها معايير بيئية وتشمل معايير بشأن المواد والطاقة والمياه والتنوع البيولوجي والانبعاثات والنفايات السائلة والنفايات.
 - يتم تصنيف المعايير المتبقية، GRI 401-419، على أنها معايير إجتماعية وتترواح من التوظيف إلى عمالة الأطفال إلى حقوق الإنسان.

يتطلب تطبيق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير الالتزام بعشرة مبادئ لإعداد التقارير، أربعة منها تتعلق بمحتوى التقرير وستة تتعلق بجودة التقرير. كما أن هناك خياران مسموحان لإعداد التقارير وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير¹⁵:

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

- 1 التقارير الأساسية وهي تقارير تحتوي على الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة لفهم الشركة وأمورها المادية وتأثيراتها وكيفية إدارتها.
- 2 تقارير شاملة وهي تقارير أكثر شمولاً.

مبادرة مؤسسة التمويل الدولية: (IFC)

مؤسسة التمويل الدولية هي عضو في مجموعة المنشآت الحكومية الدولية التابعة للبنك الدولي، وتتمثل مهمتها في تشجيع إستثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية، دخلت المعايير البيئية والاجتماعية الجديدة لمؤسسة التمويل الدولية حيز التنفيذ في إبريل 2006، لتحل محل المبادئ التوجيهية السابقة، وتحدد المعايير الجديدة أدوار ومسؤوليات مؤسسة التمويل الدولية والشركات المتعاملة معها، وهي تشمل سياسة بشأن الإستدامة الاجتماعية والبيئية بشأن دور مؤسسة التمويل الدولية ومسؤوليتها في دعم أداء المشروع بالشراكة مع العملاء، ودعم سياسة الإفصاح التي تحدد التزامات مؤسسة التمويل الدولية بالكشف عن المعلومات المتعلقة بها وبأنشطتها، وإجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية، التي تعطي التوجيهات لموظفي مؤسسة التمويل الدولية بشأن تنفيذ سياسة الإستدامة الاجتماعية والبيئية واستعراض الامتثال والتنفيذ من جانب مشروعات القطاع الخاص .

مبادرة منظمة العمل الدولية:

منظمة العمل الدولية هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تضم حكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال، منذ إنشائها في عام 1919 اعتمدت منظمة العمل الدولية على أساس معايير العمل الدولية (ILS) التي تغطي مجموعة واسعة من

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

الحقوق في العمل، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية، هذه الأدوات هي أساس معظم المبادرات الاجتماعية الأخرى. على سبيل المثال يعتمد محتوى العمل في المبادئ التوجيهية المنقحة للمنشآت المتعددة الجنسيات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على معايير العمل الدولية. أولت منظمة العمل الدولية اهتماما خاصا بالمؤسسات المتعددة الجنسيات من خلال اعتماد إعلان المبادئ الثلاثي لعام 1977 بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية. وفي الفترة الأخيرة اعتمدت منظمة العمل الدولية إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي يركز الاهتمام على حقوق العمل الأساسية التي تتناول عمل الأطفال، والعمل القسري، وعدم التمييز، والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، لقد أصبحت هذه الوثيقة الأساسية الأساس لأغلب المبادرات الاجتماعية بما في ذلك مبادئ العمل الواردة في الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة:

يدعو الميثاق العالمي للأمم المتحدة والذي تم إطلاقه لأول مرة في عام 1999 بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، القطاع الخاص إلى تبني مجموعة أساسية تتألف من عشرة مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد وهذه المبادئ مستمدة من القانون الدولي القائم. وبدعم من أمانة دولية صغيرة وشبكة من المنشآت المحلية، يعمل الاتفاق العالمي بمثابة منتدى تعليمي لتسهيل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، واستنادا إلى مستوى إستخدامها فهي حاليا المبادرة المسؤولة الاجتماعية للمنشآت الأكثر شعبية على مستوى العالم لأصحاب المصلحة المتعددين.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: (EITI)

مبادرة EITI هي مبادرة متعددة لأصحاب المصلحة تضم الحكومات وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وقد وضعت مبادئ ومعايير لتحسين الشفافية والمساءلة عن مدفوعات قطاع الصناعات الاستخراجية للحكومات.

مبادرة المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية للمنشآت المتعددة الجنسيات¹⁶: (OECD)

أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مبادئها التوجيهية المعدلة للمنشآت المتعددة الجنسيات في يونيو 2000، وتضع المبادئ التوجيهية مبادئ ومعايير غير ملزمة للسلوك التجاري المسؤول بهدف تعزيز التقدم الإقتصادي والبيئي والإجتماعي، كما أنها تضمن أن تعمل الشركات المتعددة الجنسيات بشكل متناغم مع سياسات الإقتصادات المضيفة، إنه أهم مدونة للمسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت تدعمها الحكومة ويغطي مجالات متنوعة مثل الإفصاح والتوظيف والعلاقات الصناعية وحقوق الإنسان والبيئة وتدابير مكافحة الرشوة والضرائب ومصالح المستهلكين، وقد التزمت جميع الدول الصناعية الثلاثين الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية رسمياً بالمبادئ التوجيهية المنقحة، بالإضافة إلى تسع دول غير أعضاء (الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وإستونيا وإسرائيل ولاتفيا ولبنان ورومانيا وسلوفينيا). تلتزم الحكومات المعنية بتعيين نقطة اتصال وطنية لتعزيز المبادئ التوجيهية والمساعدة في حل المشاكل التي قد تنشأ أثناء تنفيذها، ومن الأمور ذات الصلة أيضاً في هذا السياق أداة التوعية

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

بالمخاطر التي أطلقتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فيما يتصل بالمؤسسات المتعددة الجنسيات في المناطق التي تعاني من ضعف الإدارة .

مبادرة مجلس معايير محاسبة الاستدامة: SASB

يصف SASB نفسه بأنه واضع معايير مستقل لـ 79 صناعة. تم وصف المعايير على أنها مصممة لمساعدة الشركات على تلبية الإلتزامات التنظيمية بموجب قوانين الأوراق المالية الأمريكية، تأسست هيئة معايير الاستدامة في عام 2011، وقد طورت هذه المعايير استجابة للأبحاث التي أجريت في جامعة هارفارد حول أهمية معلومات الاستدامة ومؤشرات الأداء المرتبطة بها على مستوى الصناعة، وقد تم وصف المعايير بأنها مؤقتة وفي انتظار المراجعة والانتهاؤ المزمع خلال الربع الأول من عام 2018. وقد تم تصنيفها من حيث 11 قطاعا رئيسيا ضمن نظام تصنيف الصناعة المستدامة¹⁷.

مبادرة مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: WBCSD

مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD هو منظمة تتألف من أكثر من 200 شركة رائدة، تمثل إيرادات مجمعة تزيد عن 8.5 تريليون دولار أمريكي يوجد بها 19 مليون موظف، بالإضافة إلى شبكة عالمية تضم حوالي 70 مجلس أعمال وطني، تهدف الشركة إلى مساعدة الأعضاء في مشاريع الاستدامة، بما في ذلك الوصول إلى الأدوات والخبرات. كما يوفر مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD أيضًا إمكانية الوصول إلى موارد مختلفة، على سبيل المثال الأداة الموصوفة باسم بروتوكول الغازات الدفيئة: معيار الإبلاغ والمحاسبة للمنشآت ذات الطبيعة المنقحة¹⁸.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

مبادرة مبادئ خط الاستواء :

شاركت مؤسسة التمويل الدولية بشكل وثيق في إنشاء المبادئ الاستوائية، وهي مبادرة من المؤسسات المالية الخاصة لوضع مبادئ إجتماعية وبيئية مشتركة لإدارة تمويل المشاريع. وقد أدمجت الآن "المبادئ التعاقدية" التي تمت مراجعتها مؤخرا، وهي متسقة تماما مع "معايير الأداء" البيئية والإجتماعية التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية، والتي تضمن وجود معيار واحد ثابت لتمويل مشروعات القطاع الخاص لجميع البنوك والمؤسسات الملتزمة.

معايير المساءلة الإجتماعية والأخلاقية¹⁹: Accountability

معايير المساءلة الإجتماعية والأخلاقية Accountability هي شراكة استشارية ومعايير عالمية تعمل مع الشركات والمستثمرين والحكومات والمنشآت متعددة الأطراف في مسائل ESG لتحقيق الفرص، وتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة وتحويل أدائها على المدى الطويل كما انها تركز على تقديم نتائج عملية وفعالة ودائمة تمكن الشركات من التطوير والنجاح.

وقد تم إنشاء معيار المساءلة الإجتماعية والأخلاقية (AA1000) من قبل تقارير المسألة الإنسانية Accountability الذي يوفر معيار ومبدأ توجيهيا واضحا بشأن المساءلة الأخلاقية والإجتماعية وممارسة إعداد التقارير في المملكة المتحدة في عام 1999. وقد تم تصميم إطار AA1000 لتحقيق هدفين رئيسيين :

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

- العمل كإطار منفصل لإدارة المساءلة والقضايا الأخرى ذات الصلة
- دمج أطر التنمية المستدامة الأخرى مثل معايير المساءلة الاجتماعية الدولية (8000 SA)، ومعايير ISO، ومبادرات الإبلاغ العالمية ((GRI، سلسلة معايير AA1000AP من Account Ability وهي أطر قائمة على المبادئ تستخدمها الشركات العالمية والشركات الخاصة والحكومات وغيرها من المنشآت العامة والخاصة لإظهار القيادة والأداء في المساءلة والمسؤولية والاستدامة. إضافة إلى ذلك توجد معايير متممة هي معيار الضمان (AA1000AS) ومعيار إدارة إشراك أصحاب المصلحة (AA1000SES).

الشركة الدولية للتقييس:

لقد قام بإعداد مشروع المواصفة ISO 26000 سنة 2010 الشركة الدولية للتقييس (إيزو) مستفيدة من توجهات أطراف معنية متعددة بإشراك خبراء من أكثر من 11 دولة و 41 منظمة دولية أو إقليمية واسعة الانتشار معنية بجوانب مختلفة للمسؤولية المجتمعية، ويعد هذا المعيار طوعيا ولا يمكن الجهات التي تعتمد من الحصول على شهادة تصديق ومطابقة، مما يؤدي الطابع الإرادي الطوعي للمقاربة، ويهدف هذا المعيار الدولي إلى مساعدة المنشآت في المساهمة في التنمية المستدامة، حيث يشجع الشركة على القيام بأنشطة تتجاوز الامتثال القانوني، مع الاعتراف بأن ذلك الامتثال للقانون هو واجب أساسي لأي شركة وجزء أساسي من مسؤوليتها الاجتماعية، ورغم أنها ليست إجبارية وذات طابع إرادي إلا أنها تتمتع بسلطة ونفوذ أكثر من المنشآت

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

غير الحكومية الأخرى لأن المعايير التي تضعها غالبا ما تصبح قانونا، أما من خلال اتفاقات متعددة الأطراف أو من خلال معايير وطنية.

تم تعديل معيار ISO 26000 سنة 2018، وقد أعد بمساعدة أكثر من 450 خبير من 99 بلدا و42 منظمة اتصال دولية، ويوفر إرشادات للمؤسسات للتصريح بشكل أخلاقي وشفاف بطرق تساهم في التنمية المستدامة، مع مراعاة توقعات أصحاب المصلحة والقوانين المعمول بها ومعايير السلوك الدولية، وعلى أساس مساهمتها في التنمية المستدامة وتأثيرها على المجتمع والبيئة يتم تقييم المسؤولية الاجتماعية للمنشأة، وهو جانب يصبح مقياسا حاسما للأداء، كما يقدم هذا المعيار إرشادات عملية لأي شركة في أي مكان في العالم ترغب في المساهمة في التنمية المستدامة تتمثل في :

- 1 فهم تأثيرها على المجتمع وكيفية المساهمة في التنمية المستدامة.
- 2 تحديد توقعات أصحاب المصلحة والنظر فيها وتبليتها.
- 3 تحديد مجالات العمل ذات الصلة والهادفة لتحديد الأولويات.
- 4 احترام القوانين المعمول بها مع الإلتزام بمعايير السلوك الدولية.
- 5 دمج السلوك الأخلاقي في جميع أنحاء الشركة وتنفيذها.

المركز المصري لمسئولية الشركات: (ECRC)

قامت البورصة المصرية في مارس 2010 بالتعاون مع كل من مركز المديرين المصري Egyptian Institute of Directors (EIoD) ، ومؤسسة ستاندرد آند بورز ومؤسسة Crisil الهندية، بتدشين مؤشر مسؤولية الشركات S & P/EGX ESG والذي يتضمن الشركات التي تفي بمتطلبات الحوكمة والأداء البيئي والمسئولية

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

الإجتماعية (ESG) Environment, Social and Governance Index والذي يعد الثاني على مستوى الأسواق الناشئة بعد الهند بشأن تدشين مؤشرات لمسؤولية الشركات²⁰.

ولم يقتصر المؤشر المصري على ذلك فقط بل امتد لأكثر من ذلك وهو اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات ومعايير المحاسبة وقواعد الحوكمة والتي تؤكد على أهمية إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الإجتماعية.

ومساهمة في تدشين الإفصاح عن المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت فقد صدر في مصر في أكتوبر 2005 دليل قواعد ومعايير حوكمة شركات القطاع العام والخاص والتي تعتبر في مجملها تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات ووفقا للمعايير والاساليب العلمية التي تحقق التوازن بين مصالح الاطراف المختلفة، بالإضافة إلى قانون الضرائب المصرية رقم 91 لسنة 2005 وما نصت عليه بنودة تعزيزا للمساهمة في حث الشركات على تبني المسؤولية الإجتماعية للمنشآت، كذلك قوانين الشركات والمتمثلة في قانون 159 لسنة 1981 وقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 وقانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وقانون 67 لسنة 2006 والخاص بحماية المستهلك وقانون رقم 3 لسنة 2005 و 193 لسنة 2008 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بالإضافة لقانون حماية البيئة رقم 102 لسنة 1983 بشأن حماية المحميات الطبيعية وقانون قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1991 و 4 لسنة 1994 بشأن حماية البيئ²¹.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

وتعتبر المسؤوليات غير الإقتصادية من الموضوعات الأكثر تداولاً خلال الفترة الأخيرة وتتنال اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية ، ومع تزايد الوعي العالمي حول القضايا المتعلقة بهذه المسؤوليات وظهور العديد من المبادرات الدولية التي تهدف لتعزيز تلك المسؤوليات والتي سبق وأشار إليها الباحث ، إلا أن هذه المبادرات لا زالت تواجه العديد من الانتقادات والتي يمكن تناولها وأيضاً أهم المقترحات للتغلب عليها من خلال الآتي:

أهم الانتقادات الموجهة للمبادرات الدولية:

- تواجه المبادرات صعوبة في قياس تأثيراتها بشكل دقيق وغالباً ما تكون المعايير المستخدمة لتقييم نجاح المنشآت ومدى إلزامها بتنفيذ المبادرات غير موحدة مما يجعل من الصعب مقارنة النتائج بين المبادرات المختلفة وهذا يرجع إلى الفروق الثقافية والاجتماعية والإقتصادية وهو ما قد يؤدي إلى نتائج غير فعّالة. فالمعايير التي تُناسب دولاً متقدمة قد لا تكون ملائمة لدول نامية ذات تحديات مختلفة²².
- غياب المصداقية والشفافية حيث أشارت تقارير إلى أن بعض المنشآت قد تقدم معلومات غير دقيقة أو مضللة حول ممارساتها في المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يثير تساؤلات حول مصداقية التقارير الصادرة، هذا النقص في الشفافية يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة بين المنشآت وأصحاب المصلحة²³.
- عدم التناسق بين السياسات المعلنة والممارسات الفعلية فقد تتبنى الدول سياسات بيئية صارمة ولكنها تستمر في دعم صناعات ملوثة ومضرة بالبيئة.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

- تشير الدراسات إلى أن اختلاف المعايير بين المبادرات الدولية يؤدي إلى صعوبة في مقارنة أداء المنشآت، فعلى سبيل المثال، تقيس بعض المبادرات تدريب الموظفين بناءً على المبالغ المستثمرة، بينما تعتمد أخرى على عدد ساعات التدريب، مما يخلق تبايناً في النتائج ويصعب من عملية التقييم الموضوعي.

- عدم وجود تشريعات أو قوانين تلزم المنشآت أو البنوك على وجه التحديد بالإفصاح عن مسؤوليتها البيئية والاجتماعية بجانب المسؤولية الاقتصادية، وكذلك عدم وجود معيار محاسبي دولي أو محلي يلزم المنشآت بالمحاسبة والإفصاح عن الإستدامة.

تُظهر بعض الأبحاث أن المنشآت قد تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية كوسيلة لتحسين صورتها العامة دون تحقيق تأثير حقيقي على المجتمع أو البيئة حيث يتم الترويج لمبادرات بيئية واجتماعية دون تنفيذ فعلي لها. وهي تعتبر احدى الانتقادات الرئيسية حيث أن العديد من المنشآت والدول تروج لمبادرات المسؤوليات غير الاقتصادية كجزء من استراتيجيات التسويق وهو ما يسمى بالغسيل الأخضر ولكن دون أن يكون هناك إلتزامات حقيقية أو تغييرات ملموسة في سلوكها²⁴.

- تعتبر المنشآت الكبرى هي المستفيد الرئيسي من مبادرات المسؤوليات غير الاقتصادية حيث يمكنها إستخدام هذه المبادرات لتعزيز صورتها العامة دون إجراء تعديلات جذرية في ممارساتها هذا يؤدي إلى تعزيز الهيمنة الاقتصادية لهذه المنشآت على حساب المنشآت الصغرى والمجتمعات المحلية، هذا بالإضافة إلى أن بعض

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

المبادرات الدولية قد تتأثر بضغط من قبل شركات كبرى أو حكومات، مما قد يؤدي إلى تخفيف المعايير أو تجاهل بعض الانتهاكات، وبالتالي تقويض فعالية هذه المبادرات²⁵.

- تجاهل الفروق الثقافية والاجتماعية حيث تعتمد المبادرات أحياناً معايير عالمية لا تتناسب مع خصوصيات وثقافات المجتمعات المختلفة.

- على الرغم من الطابع العالمي لبعض المبادرات، فإن تأثيرها قد يكون محدوداً على المستوى المحلي، خاصة في الدول التي لا تلتزم بتنفيذ توصياتها.

- تتبنى بعض المبادرات نهجاً تجارياً يهدف إلى تعزيز صورة المنشآت أمام الجمهور أكثر من الالتزام الفعلي بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وهو ما يعد منافياً لدور تلك المبادرات في دعم هذه المسؤوليات.

الحلول المقترحة من وجهة نظر الباحث :

- تطوير معايير موحدة تأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي والجغرافي، مما يسهل عملية المقارنة والتقييم.

- تكيف المعايير لتناسب الظروف المحلية، مما يزيد من فعالية المبادرات في تحقيق أهدافها.

- تعزيز آليات الرقابة والتقييم المستقل لضمان الالتزام الفعلي بالمبادرات، كما يمكن استخدام تقارير الأداء المستندة إلى البيانات لتقييم مدى الالتزام والتقدم.

- تطوير سياسات شاملة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول النامية بما في ذلك تقديم الدعم المالي والتقني.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

- تعزيز الشفافية من خلال إنشاء آليات رقابة صارمة لضمان دقة المعلومات المقدمة من قبل المنشآت، مما يعزز الثقة والمصداقية، كما يمكن تعزيز الشفافية من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالمبادرات وآليات تنفيذها ، وتفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة.
- وضع قيود صارمة على تأثير المنشآت في صنع السياسات ، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في التأثير على السياسات. وأيضًا تعزيز التعاون بين الحكومات، المنشآت، والمجتمع المدني لتحقيق أهداف المبادرات.
- انشاء صناديق تمويل دولية مخصصة لدعم المبادرات الإجتماعية والبيئية مع تشجيع الإستثمارات المستدامة.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

المحور الرابع: ضرورة تطوير القياس غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية:

أصبحت المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت مكونا من ممارسات الأعمال للعديد من المنشآت الكبرى، حيث أشارت الدراسات التي أجرتها العديد من المنشآت إلى أن 95% من أكبر 250 شركة عالمية و75% من شركات N100 وهي أكبر 100 شركة في 41 دولة قد أبلغت عن أنشطتها المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية للمنشآت²⁶. ومع ذلك لا يوجد تعريف مشترك للمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت مما يؤدي إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من البرامج والأدوات مثل أدوات التقييم الذاتي وأدوات التقييم الخارجي والمعايير الحكومية أو المستقلة والمؤشرات المتعلقة بإستدامة المنشآت وطرق إعداد التقارير الخاصة بها، وتتنوع هذه البرامج من برنامج القانون الدولي العام الناعم، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرات القانون العام الصارم العابر للحدود الوطنية، والمسئولية الإجتماعية والبيئية للمنشآت الإلزامية الجديدة للاتحاد الأوروبي، إلى المبادرات الدولية الخاصة المعروفة مثل مبادرة إعداد التقارير العالمية GRI، ومنظمة ISO 26000 بالإضافة إلى العديد من البرامج الأخرى الخاصة بالصناعة مثل مجلس رعاية الغابات وغيرها.

كما يمكن تجميع هذه المؤشرات في أربع فئات وهي الإستثمار المسئول إجتماعيا، والإلتزام بالمجتمعات والمبادرات التي تعزز المسئولية الإجتماعية للمنشآت، وإعداد التقارير حول ممارسات الإستدامة، وعملية الاعتماد في معايير المسئولية الإجتماعية²⁷. بناء على الدراسات السابقة والتي تناولت تقييم المعلومات الخاصة

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

بالمسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت يمكن الإشارة إلى أن أدوات ومؤشرات تقييم المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت تتمثل في²⁸:

الإستثمار المسئول إجتماعيًا: SRI

وتتمثل أهم المؤشرات المتعلقة بالإستثمار المسئول إجتماعيا في: مؤشر داو جونز للإستدامة DJSI ، مؤشر FTSE4 Good العالمي 100. حيث أن الأول هو معيار أداء الإستدامة لأكبر المنشآت في العالم، فهو مؤشر شامل يقيس أداء الشركة من خلال مجموعة من الشخصيات العامة والعضوية. ESG وتمثل DJSI من شركات من جميع الصناعات غير الصناعية، تمثل أكبر المنشآت وأكثرها متعة في العالم. ويعتمد DJSI على تقييمات إعادة تقييم إستدامة الشركة. CSA

مؤشر فاينانشيال تايمز للأوراق المالية 100 ويسمى أيضًا مؤشر فوستي 100 هو مؤشر سوق الأوراق المالية لـ 100 من المنشآت الكبرى ذات رأس المال العالي المدرجة في بورصة لندن، وهو عبارة عن سلسلة من مؤشرات سوق الأوراق المالية الأخلاقية المصممة لقياس أداء المنشآت التي تلبي معايير مسؤولية المنشآت المعترف بها عالميًا، وتشمل هذه المعايير الإستدامة البيئية، والمسؤولية الإجتماعية، وممارسات الحوكمة القوية.

وتتدرج هذه المؤشرات تحت فئة الإستثمار المسئول إجتماعيا مؤشر داو جونز للإستدامة، لجلوبال 100 الأداء المالي للمنشآت المستدامة الرائدة في جميع أنحاء العالم، وتدمج تقييم المعايير الإقتصادية والبيئية والإجتماعية مع التركيز القوي على القيمة طويلة الأجل للمساهمين²⁹.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

الإلتزام بالمجتمعات والمبادرات التي تعزز المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت: تم تصنيف المؤشرات مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة أو مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD والأعمال التجارية في المجتمع BITC وأخلاقيات الأعمال 100 وتصنيف المساءلة AA ضمن الإلتزام بالمجتمعات والمبادرات التي تعزز المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت بهدف توفير استراتيجيات متعددة السنوات لتعزيز الوعي والإجراءات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 (الميثاق العالمي للأمم المتحدة) أو جعلها أكثر جدوى للتحويل المنهجي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء أجندة ملهمة للمنشآت المستدامة، أو محاولة تبسيط مشهد الإستدامة المعقد بشكل متزايد.

إعداد التقارير حول ممارسات الإستدامة:

يعتبر إعداد التقارير عن ممارسات الإستدامة أداة مهمة لمراقبة وتقييم تكامل المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت. فهو يترجم المسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى ممارسات تجارية من أجل تقليل التعقيد، حيث تعد مبادرة إعداد التقارير العالمية GRI الأكثر اكتمالاً والأفضل هيكلية كمعايير عالمية لإعداد التقارير عن ممارسات الإستدامة. وتساعد مبادرة إعداد التقارير العالمية المنشآت والحكومات في جميع أنحاء العالم على فهم وتوصيل تأثيراتها على قضايا الإستدامة الحرجة مثل تغير المناخ وحقوق الإنسان والحوكمة والرفاهية الاجتماعية³⁰ بالإضافة إلى مبادئ إعداد التقارير العالمية توجد أيضًا قائمة Sustain Ability لأفضل 100 تقرير إستدامة، المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية للمنشآت المتعددة الجنسيات، واتفاقيات

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

منظمة العمل الدولية والكتاب الأخضر لبروتوكول غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي ومشروع الكشف عن الكربون.

عملية الاعتماد في معايير المسؤوليات غير الاقتصادية:

وتتمثل المؤشرات المتعلقة بعملية الاعتماد في معايير المسؤوليات غير الاقتصادية على معايير ISO 14001 و ISO 26000 وأوسا 8000 وأوساس 18001 ومجلس رعاية الغابات (شهادة إدارة الغابات). ومعايير ISO هي معايير دولية طوعية قد تدعم الابتكار وتوفر حلولاً للتحديات العالمية، حيث ترتبط ISO 14001 بشكل أكبر بحماية البيئة فهي معايير دولية توفر إرشادات لمراقبة المخرجات البيئية والتحكم في العمليات البيئية وتحسين الأداء البيئي، بينما تستهدف ISO 26000 على وجه التحديد الموضوعات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنشآت في سياقات الأعمال، ويتمثل القيد الرئيسي لـ ISO 26000 في حقيقة أن المؤشر تم تطويره للاستخدام رفيع المستوى ويشير بشكل أساسي إلى ما يجب تحقيقه بدلاً من كيفية تحقيقه مما يحد من إمكانية تجسيد أهداف التنمية المستدامة للمنشآت بمساعدة ISO 26000.³¹

كما يتم تقييم النماذج الرئيسية في محاولة لحل قيود تقييم المعلومات المتعلقة بالمسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت ، ففي ضوء تناول القيود المحددة لأدوات تقييم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت ووفقاً لمراجعة الدراسات النقدية ، يمكن تحديد ثلاث فئات رئيسية تتمثل في توسيع نماذج التقييم وذلك بمشاركة أكبر لأهداف التنمية المستدامة، وتمثيل أعمق لأصحاب المصلحة، واستهداف حالات محددة.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

نماذج توسيع المشاركة في أهداف التنمية المستدامة:

تُعد سياسات وممارسات الإستدامة مثالية ولكنها في نفس الوقت غامضة ولكن إلى أي مدى ستظل كذلك. فإذا تم تعريف المثالية على أنها الاهتمام المتساوي بجميع العناصر، فقد تصرف المنشآت المزيد من الموارد عن الأنشطة الأساسية ومواجهة التقلبات، وقد تضطر المنشآت التي تشارك في أنشطة المسؤوليات غير الاقتصادية المكلفة بذلك إلى رفع الأسعار وخفض الأجور والتكاليف الأخرى وقبول أرباح أصغر أو دفع أرباح أصغر ومواجهة المخاطر الاقتصادية.

من ناحية أخرى إذا قامت الشركة بأداء عنصر واحد فقط من أهداف المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت بدرجة عالية جدًا وأولت اهتمامًا أقل أو لا تولي اهتمامًا للآخرين فقد يتسبب ذلك في التضليل البيئي وتضليل أصحاب المصلحة، وقد اختلف الخبراء والمتخصصون حول ممارسات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت الحالية والتي يرى فريق منهم بأنها نادرة ما تعالج بشكل منهجي تحديات المسؤولية الاجتماعية مثل تدهور النظام البيئي والفقر والعدالة الاجتماعية وهو ما أكدته بعض الدراسات الأخرى من خلال مسح لعدد من المنشآت، حيث تلاحظ أن المنشآت قد تبلغ بشكل محدود عن القضايا المتعلقة بها، لذلك من المهم قياس مساهمة المنشآت في المسؤوليات غير الاقتصادية كشرط أساسي للتفاعل الاستراتيجي مع الأهداف المتعلقة بها³².

كما اقترحت بعض الدراسات الأخرى نموذجًا لتقييم معلومات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت والذي حاول معالجة أهدافها في نطاق أوسع من الممارسات المعتادة المستخدمة لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وإعداد التقارير عنها، ويشتمل

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

هذا النموذج على جمع مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت من تلك المؤشرات التي تستخدمها بعض منظمات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت الدولية الرائدة مثل منتدى قادة الأعمال الدوليين والميثاق العالمي ومؤشرات داو جونز للاستدامة و FTSE4 Good، وجمع بعض مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت من مسابقات وجوائز المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الأكثر شهرة للتوصل إلى النموذج المقترح والذي يغطي 10 مجالات رئيسية لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وهي: ممارسات الإدارة والتوثيق، علم البيئة، المنتجات والخدمات (التسويق)، حقوق الإنسان، ظروف العمل، المجتمعات والتنمية الاجتماعية، العمل الخيري، مكافحة الفساد، المساءلة المراجعة الاجتماعية، معايير أخرى للجوانب المتبقية من التقييم³³. حيث يتم تعيين مؤشرات كل من المجالات العشرة الرئيسية إلى صفر إذا لم يتم تنفيذ المؤشر المعين أو 1 إذا كانت الشركة تلبى الشروط المنصوص عليها في المؤشر. ويعتبر هذا النموذج مناسب لجميع أنواع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ويمكن اعتماده بسهولة في حالة عدم وجود معلومات أولية عن المسؤوليات غير الإقتصادية. كما يمكن للمنشآت تحديد أوزان المؤشرات وفقاً للاحتياجات، ورغم ذلك لم يتم التوصل إلى نموذج أكثر تفصيلاً بشأن تحديد أوزان ومؤشرات دقيقة لتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت، لذلك فإنه من الضروري إرفاق أوزان بمؤشرات محددة للمسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت من أجل دمج أبعاد تلك المسؤوليات للمنشآت المختلفة في مؤشر متكامل من أجل تقييم أداء هذه المسؤوليات داخل الشركة³⁴.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

نماذج توسيع مشاركة أصحاب المصلحة:

يلعب أصحاب المصلحة دورًا حاسمًا في المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت فهم يفضلون اختيار المنشآت التي تتوافق حقا مع قيمهم ومعتقداتهم، أي تلك التي تظهر اهتماما حقيقيا بالمشاكل البيئية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون إدراج أصحاب المصلحة في نماذج التقييم أكثر ملاءمة.

وفي ضوء ذلك فقد اجرت بعض الدراسات استطلاع عالمي عبر الإنترنت يبحث في ثقة المنشآت في عملياتها التجارية وذلك في 27 سوقًا على مستوى العالم، ووجد أن أكثر من 40% من 33 ألف مستجيب لا يثقون في الأعمال التجارية، كما وافق 73% من المستجيبين على أن المنشآت يمكن أن تتخذ إجراءات محددة من شأنها زيادة الأرباح وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها، كما سلط الاستطلاع الضوء على فكرة أن المواطنين يعتقدون أنه من المهم جدا للمنشآت التوقيع على الأهداف والمبادرات العالمية، ومع ذلك فإن توقعات أصحاب المصلحة لم تتحقق من قبل المنشآت³⁵.

الأمر الذي دفع المهتمين والمتخصصين إلى دراسة ذلك وقد توصلوا إلى نموذجاً قائماً على التغذية الراجعة، من حيث مشاركة العملاء ورضاهم، والغرض من ذلك هو إشراك أصحاب المصلحة في تقييم المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت وزيادة فعالية وكفاءة ممارسات هذه المسؤوليات، كما أثار اهتمام المتخصصين إشراك العملاء والاختذ بملاحظاتهم لتحسين فعالية المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت، وقد اختاروا GRI كأساس لتقييم التزام الشركة، كما أشاروا إلى ضرورة التزام الشركة بالإفصاح عن

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

المعلومات المهمة المرتبطة بتوقعات وتصورات أصحاب المصلحة، وتم تصنيف العملاء من قبل النموذج على أساس ملاحظاتهم على المسؤوليات غير الاقتصادية وتم قياس كل من تصوراتهم وتوقعاتهم، حيث تتم مقارنة الالتزام الذي تطالب به المنشآت بالالتزامات المتوقعة والمتصورة من قبل العملاء .

ومن خلال النموذج السابق تم إنشاء مصفوفة عملاء المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت وتم تصنيف العملاء إلى ست فئات من المتشككين والمغرمين والمحبطين والمخيبين للآمال والمطالبين والمضللين فيما يتعلق بملاحظاتهم على التزام الشركة بالمسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت، ويتيح هذا التصنيف للمنشآت الحصول على معلومات مفصلة حول موقف العملاء تجاه المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وتحديد نقاط القوة والضعف المحتملة لديهم، كما يمكن أن يؤدي إلى إجراء تحليل أعمق فيما يتعلق بخصائص أصحاب المصلحة، مثل العمر أو التعليم أو الجنس، ونتيجة لذلك يسمح النموذج المقترح للمنشآت بتنفيذ مبادرات المسؤوليات غير الاقتصادية المستهدفة وأن تكون أكثر كفاءة.

وفي ضوء نموذج توسيع مشاركة أصحاب المصلحة فقد تم التوصل إلى مفهومًا أوسع لأصحاب المصلحة، حيث ابتكر الباحثين نموذجًا من ثلاث طبقات مع تسع مجموعات من أصحاب المصلحة في الأساس، تعرض مؤشرات المستوى الأول مشاركة مختلف المساهمين والموظفين والمنافسين والموردين والموزعين والدائنين والعملاء والمجتمع والجمهور العام والحكومة والمجموعات البيئية المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، بينما تظهر مؤشرات المستوى الثاني نوع المسؤوليات التي يجب

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

أن تتحملها الشركة والمتمثلة في حماية حقوق المساهمين، وعقود العمل والراتب، والمنافسة العادلة، وبناء علاقة جيدة مع الموردين، وجودة المنتج، وبناء علاقة جيدة مع المجتمع، وتعتبر مؤشرات المستوى الثالث هي المسؤوليات التفصيلية التي تشير إلى أحكام القوانين المحلية أو اللوائح الدولية مثل الكشف بشكل منتظم عن مكافآت مديريها ومشرفيها وكبار المسؤولين، ويجب ألا يقل التعويض عن الحد الأدنى للأجور المحلي، وعدم إلحاق الضرر بالمنافسين من خلال أساليب غير عادلة، وعلى الرغم من أن هذا النموذج ينطوي على مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، إلا أنه يفتقر إلى تقييم تصور أصحاب المصلحة أو موقفهم تجاه أنشطة المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت³⁶.

النماذج التي تستهدف حالات محددة:

تم اقتراح تحسينات مختلفة أخرى لنماذج تقييم المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت تستهدف حالات محددة مثل تقييم الإستدامة للمؤسسات SAFE أو روتين تقييم المشاريع المستدامة SPEAR. وتعتبر SAFE أداة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تم تطوير SAFE بواسطة معهد Wuppertal في ألمانيا. ويعتبر الهدف من الأداة هو تحفيز الموظفين على المشاركة في العمليات المتغيرة والتعاون في تشكيل تطوير المنشآت في إجراء مبسط وواضح، ويمكن للمنشآت تحديد الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بتطورها بشكل مستقل واستنتاج التحسينات المحتملة وخيارات العمل في تلك الجوانب. إلا أن هذا النموذج

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

لا يدعم إشراك أصحاب المصلحة في التقييم، لذلك تم تطوير النموذج إلى SPEAR لإثبات إستدامة المنشآت، حيث يمكن أن تساعد منهجية SPEAR في تحديد أهداف الإستدامة، وتتبع إستدامة المشروع طوال دورة حياته وتقييم البدائل وعملية اتخاذ القرار³⁷.

نموذج وود: نموذج الأداء الاجتماعي للمنشآت: (CSP)

أن نموذج الأداء الاجتماعي للمنشآت الذي وضعه وود يمثل تقدماً ملموساً في هذا المجال، لأنه يقدم معايير أكثر تحديدا لتقييم المسؤوليات الأوسع نطاقاً التي تقع على عاتق المنشآت، والتي اقترحها كارول في البداية، وبناء على النسخة المحدثة من أرشي كارول 1991 ودونا وود 1991 تمت إضافة ثلاث طبقات من التحليل إلى المسؤوليات الأربع على مستوى وحدة العمل نفسها: تقييم المبادئ المحفزة للسلوك المسئول، وعمليات الاستجابة ونتائج السلوك³⁸.

كما أن موضوع مبادئ المسؤوليات غير الإقتصادية للمنشآت مقتبس من ديفيس 1973 ويعتبر الشرعية مفهوما على المستوى المجتمعي ويصنف المسؤولية على ثلاثة مستويات: المبدأ المؤسسي الذي يشير إلى الشرعية المؤسسية، والمبدأ التنظيمي الذي يشير إلى المسؤولية العامة، والمبدأ الفردي المتعلق بالسلطة التقديرية الإدارية.

أما الموضوع الثاني، والذي يسمى عمليات الاستجابة الاجتماعية والبيئية للمنشآت فيوسع ديناميكيات العمل اللازمة للتحرك إلى ما هو أبعد من الموضوع الأول الأكثر معيارية وتحفيزاً لمبادئ المسؤوليات الاجتماعية والبيئية للمنشآت بطريقة تقيس استجابة المنشآت للبيئة الخارجية. وهو يتألف من ثلاثة مستويات من التفاعل: التقييم البيئي،

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

الذي يعني بقاء الكيان في التكيف مع الظروف البيئية الصعبة والمعقدة، وإدارة أصحاب المصلحة، التي تقترح رسم خريطة للعلاقات ومساهمات أصحاب المصلحة المختلفين لفحص المجالات المحتملة التي تتطلب معالجة محددة، مثل إدارة أصحاب المصلحة الداخليين أو العلاقات بين المنشآت والحكومة، وإدارة القضايا، والتي يمكن أن نطلق عليها سياسات تعالج القضايا الاجتماعية.

الموضوع الثالث يتمثل في نتائج أداء المنشآت الذي تم تحديثه في عام 2010 بواسطة وود وهو طريقة ملموسة لتقييم الأداء المؤسسي، ووفقاً لودود 2010 يتناول هذا الموضوع ثلاثة عناصر رئيسية: التأثيرات على الناس والمنشآت، والتأثيرات على البيئات الطبيعية والمادية، والتأثيرات على النظم والمؤسسات الاجتماعية، مع الإشارة إلى التأثيرات الاجتماعية والبرامج الاجتماعية والسياسات الاجتماعية التي تم تطويرها للتعامل مع القضايا الاجتماعية وقضايا أصحاب المصلحة.

وفي ضوء ما سبق وتناوله الباحث من أساليب وطرق القياس المختلفة وأهم المشكلات التي يمكن أن تواجه القياس والإفصاح غير المحاسبي، يمكن للباحث أستخلاص لأهم النتائج والتوصيات والتي يمكن ان تتمثل في:

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

النتائج:

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- هناك عدد قليل من الدراسات العربية التي تناولت عمليات القياس والتقييم غير المحاسبي وأثرها على تحسين جودة القوائم المالية.
- استخدام النماذج والأساليب الحديثة يدعم دور المراجع الخارجي ويحسن من أعمال المراجعة للمسؤوليات غير الاقتصادية.
- في ظل تزايد اهتمام المستثمرين في المنشآت التي تتبنى مبادئ الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يجذب تحسين مراجعة المسؤوليات غير الاقتصادية شركات الإستثمار والصناديق التي تركز على الإستثمار المسؤول مما يوفر للمنشأة موارد مالية أكبر.
- إن المنشآت التي تركز على الإدارة البيئية والاجتماعية تحقق أداءً مالياً مستداماً على المدى الطويل. فالإلتزام بتبني استراتيجيات ومبادرات تلك المسؤوليات يقلل من المخاطر المرتبطة بالامتثال والتنظيمات، مما قد يؤدي إلى الحد من التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- في ضوء تطوير أعمال القياس والتقييم غير المحاسبي يمكن تحسين مراجعة الإفصاح عن المسؤوليات غير الاقتصادية وهو ما يساعد المنشآت في الحد من المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال للتشريعات والمعايير البيئية والاجتماعية وبالتالي تجنب الغرامات والعقوبات القانونية.
- تحسين مراجعة المسؤوليات غير الاقتصادية يمكن أن يشجع على الابتكار في

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الاقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

- المنتجات والخدمات التي تركز على الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وهذا يمكن أن يفتح فرصا جديدة للنمو ويضع المنشأة في طليعة الابتكار البيئي والاجتماعي.
- المنشآت التي تراجع وتصحح عن مسؤولياتها غير الإقتصادية بانتظام تصبح أكثر مرونة في التعامل مع تغيرات السوق والطلب المتزايد على المنتجات والخدمات والسلع.
- إن تحسين عمليات المراجعة عن هذه المسؤوليات يمكن أن يساهم في جذب المواهب والخبرات والاحتفاظ بها مما يعزز من تنافسية المنشأة.
- أظهرت النتائج أنه يوجد أثر ايجابي عند تطوير عملية المراجعة للمسؤوليات غير الإقتصادية على جودة القوائم المالية.

ثالثاً: التوصيات:

- 1- ضرورة تقديم برامج تدريبية مستمرة لبناء الوعي وتحسين التنفيذ لدى الإدارة العليا والموظفين تجاه اعمال المراجعة فيما يتعلق بالقياس والتقييم غير المحاسبي.
- 2- إستخدام التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الكبيرة لجمع البيانات وتحليلها بشكل فعال لضمان جودة المراجعة.
- 3- يجب تقديم تقارير سنوية متكاملة عن الأداء غير المالي بجانب التقرير المالي التقليدي كالتقارير المتكاملة، بالإضافة إلى تقديم تقارير مرحلية عن انجازات وتحديات هذه المسؤوليات.
- 4- تحديد بعض المؤشرات لقياس مدى التقدم في الجوانب الاجتماعية والبيئية مثل خفض الانبعاثات أو مدى الامتثال للقوانين.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

5- ضرورة وضع مبادرات ومعايير ملائمة لظروف كل صناعة وبلد من قبل الهيئات الواضعة لتلك المعايير حتي يزيد من فعالية تحقيق وتنفيذ تلك المبادرات وبالتالي سهولة قياسها وتقييمها.

المراجع:

¹ Anthony C, Bucaro, Kevin E, Jackson, Jeremy B. Lill, (2020), The Influence of Corporate Social Responsibility Measures on Investors' Judgments When Integrated in A Financial Report Versus Presented in A Separate Report, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 37, No. 2, pp. 665-695.

² David J.Hess, 2022, Measuring Corporate Social Responsibility: An Evaluation Of A New Sustainable Development Goals Index For Fortune 500 Companies Open Access Dasom Leecorresponding, **International Journal Of Organizational Analysis**, V:30, N: 7, Pp:137-154.

³ Bartos Zewicz, Anna Rutkowska-Ziarko, Anna, (2022), Factors Hindering The Conduct of Audits of Corporate Social Responsibility Reports: Evidence From Poland, **Journal of Economics And Management**, Vol. 25, No. 1, Pp. 24 - 41

⁴ Nithiphak Katisart, Siriluck Sutthachai, Krittapha Saenchaiyathon, (2024), Can Stakeholders Evaluate Corporate ESG Performance Through Its ESG Disclosure? A Study Of Thai Listed Firms, **International Journal Of Disclosure And Governance**, DOI:10.1057/S41310-024-00243-6.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

5 Ann- Kristin, Katherine Gundolf, Nadine Bachmann, Shailesh Tripathi, Manuel Brunner, Alican Tuezuen, Sebastian Pochtrager, Herbert Jodlbauer, 2025, Comparing Environmental And Social Performance Measurement Understandings, Procedia Computer Science, V:253, Pp: 357-373.

6 سلامة، نبيل فهمي، (2016)، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة القومية والمالية، توزيع مكتبة الجامعة ببورفؤاد، بورسعيد، ص ص 88-90.

7 سلامة، نبيل فهمي، (2022)، الاتجاهات الحديثة في المراجعة من منظور الجودة، ص ص 32-33.

8 Han Lin, Saixing Zeng, Hanyang Ma, Ruochen Zeng, Vivian W.Y. Tam, (2017), An indicator system for evaluating megaproject social responsibility, International Journal of Project Management, Vol. 35, Issue 7, pp. 1415-1426.

9 سلامة، نبيل فهمي، (2022)، الاتجاهات الحديثة في المراجعة من منظور الجودة، ص ص 32-33.

10 نصر، عمرو السيد أحمد، (2017)، نحو إطار مقترح لدور مراقب الحسابات في التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن الإستدامة، مجلة الإسكندرية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 1، العدد 1، ص ص 1-70.

11 George Halkos, Stylianos Nomikos, 2021, Corporate social responsibility: Trends in global reporting initiative standards, Economic Analysis and Policy, Vol. 69, pp. 106-117.

12 GRI Report (2022), Sustainability Disclosures. avilipol at <https://www.ebrd.com/gri-report..>

13 GRI Report (2012), and un global compact communication on progress.

14 GRI Report (2012), and un global compact communication on progress.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

¹⁵ Warwick Stent, (2023), **Encyclopedia of Business and Professional ,Corporate Social Responsibility Reporting Frameworks**, Access provided by Egyptian Knowledge Bank, pp. 462–465.

¹⁶ Scott ROBINSON, (2014), International Obligations, State Responsibility and Judicial Review under the OECD Guidelines for Multinational Enterprises Regime, **Journal of international and European law**, Vol.30, No.78, PP.68-81.

¹⁷ Simone Pizzi, Salvatore Principale, Elbano de Nuccio,2022, Material sustainability information and reporting standards. Exploring the differences between GRI and SASB, **Journals Meditari Accountancy Research**, Vol. 31, Issue 6, PP: 1654-1674

¹⁸ Robson Malacarne1 & Janette Brunstein, 2023, Speeches and Initiatives for WBCSD Sustainability Skills Development: Open to new translations or final speeches? **International Journal of Language and Literature**, Vol. 11, No. 2, pp. 43-57.

¹⁹ محمد، مشيد، (2023)، مواءمة معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، **مجلة الاقتصاد والبيئة**، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، ص ص 192-212.

²⁰ سمره، ياسر السيد عبد العزيز، (2015)، نموذج مقترح لقياس أتعاب المراجعة في ظل بيئة مخاطر الأعمال وزيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ص ص 465-516.

²¹ سمره، ياسر محمد عبد العزيز، (2015)، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات على تكلفة التمويل: دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، مجلد 35، العدد 4، ص 645. ص ص 631-675.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسؤوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

- ²² Figge. F, Hahn. T, (2004), Sustainability Balanced Scorecard: A Tool For The Sustainability Management, **Corporate Social Responsibility And Environmental Management**, Vol.11, No.5, Pp. 269-284.
- ²³ Ebrahim, Alnoor, And V. Kasturi Rangan, (2014), "What Impact? A Framework For Measuring The Scale & Scope Of Social Performance, **California Management Review**, Vol. 56, No.3, Pp.118–141.
- ²⁴ Delmas. M.A, Buebano. V.C, (2011), The Drivers Of Green washing, **California Management Review**, Vol.54, No.1, Pp. 64-87.
- ²⁵ Ekergil, Vedat & Özgür Göde, Merve, (2017). "According To Global Reporting Initiative (GRI) Standards Analysis And Evaluation Of Sustainability Reports Of Selected Hotels," **Business And Economics Research Journal, Uludag University, Faculty Of Economics And Administrative Sciences**, Vol. 8, No. 4, P. 859-871.
- ²⁶ Christensen, H. B. , Hail, L. , & Leuz, C. (2019), Adoption of CSR and sustainability reporting standards, Economic analysis and review, **National Bureau of Economic Research**, Vol. 623, pp. 1–121.
- ²⁷ Pimentel, L. V. , Branca, A. S. , & Catalaolopes, M. (2016), International comparisons of corporate social responsibility, **International Journal of Economics & Management Sciences**, Vol. 5, No. 2, pp. 1–5.
- ²⁸ Lu, J. , Ren, L. , Qiao, J. , Lin, W. , & He, Y. (2019), Female executives and corporate social responsibility performance: A dual perspective of differences in institutional environment and heterogeneity of foreign experience, **Transformations in Business & Economics**, Vol.18, No.2, pp. 174–196.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

- ²⁹ Avetisyan, E. , & Michel, F. (2013), Dynamics of stakeholders' implications in the institutionalization of the CSR field in France and in the United States, **Journal of Business Ethics**, Vol. 115, No. 1, pp. 115–133
- ³⁰ Fanny, L., & Mathilda L. (2018), **CSR evaluation and sustainability reporting: The connection between integration and improvement**, Retrieved from <http://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1228266&dswid=-8531>. Google Scholar.
- ³¹ Spitzer, H., & Martinuzzi, A. (2013), Methods and tools for corporate impact assessment of the millennium development goals (MDGs) and sustainable development, **European Sustainable Development Network**, Vol. 14, No. 1.
- ³² Schönherr, N., Findler, F., & Martinuzzi, A. (2017), Exploring the interface of CSR and the sustainable development goals, **Transnational Corporations**, Vol. 24, No. 3, pp. 33–47. <https://doi.org/10.18356/cfb5b8b6-en>
- ³³ Serafimova, D. (2016), CSR assessment model, **Journal of Emerging Trends in Marketing and Management**, Vol. 1, No. 1, pp. 100–110.
- ³⁴ Baumgartner, R. J. (2013), Managing corporate sustainability and CSR: A conceptual framework combining values, strategies and instruments contributing to sustainable development, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Vol. 21, No.5, pp. 258–271
- ³⁵ Barometer, E. T. (2019), **Edelman trust barometer: Global Report**, Retrieved from <https://www.edelman.com/research/2019-edelman-trust-barometer>. Google Scholar

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)

³⁶ Hou, S. , Fu, W. , & Li, X. (2010), Achieving sustainability with a stakeholder-based CSR assessment model for FIEs in China, **Journal of International Business Ethics**, Vol. 3, No. 1, p.p. 41–55.

³⁷ Hou, S. , Fu, W. , & Li, X. (2010), Achieving sustainability with a stakeholder-based CSR assessment model for FIEs in China, **Journal of International Business Ethics**, Vol. 3, No. 1, p.p. 41–55.

³⁸ Khalid Abdelhalim, Amani Gamal Eldin, (2019), Can CSR help achieve sustainable development? Applying a new assessment model to CSR cases from Egypt, **International Journal of Sociology and Social Policy**, Vol. 39, No. 9, pp. 773-795.

(القياس والتقييم غير المحاسبي لقوائم المسئوليات غير الإقتصادية :

دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة الخارجية)